

# **العنف الأسري أسباب وعوامل**

**إعداد د.بنه بوزبون**

ورقة عمل مقدمه لمؤتمر العنف الأسري في البحرين  
في الفترة 2-4 ديسمبر 2008  
مؤسسة كرامه بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة

**المكنبة الإلكترونية**

**مجموعة المساندة لمنع الاعتداء على الطفل والمرأة**

**[www.musanadah.com](http://www.musanadah.com)**

## سجل مناهضة العنف الأسري من خلال تجربة الباحثه الشخصية

بدأت بالاهتمام بقضايا العنف الأسري منذ بداية الثمانيات عندما كنت اعمل في المستشفى العسكري التابع لقوة دفاع البحرين كإخصائيه نفسية حيث كنت اسعى إلى محاربة العنف الأسري والدفاع عن حقوق الأفراد من ضحايا هذا النوع من العنف من خلال التوعية الشاملة بهاتين الظاهرتين، والشراكة والتضامن على المستويين الرسمي والأهلي، وفي الوقت نفسه إيجاد البرامج الهادفة لرعاية المتضررين ورفع المعاناة عنهم.

ومن اهم الاهداف الاستراتيجيه التي كنت اصبوا اليها في بداية تلك الفتره هي رصد حالات العنف الاسري التي يرتكها منتسبي قوة الدفاع وكذلك الاشخاص المدنيين الذين يترددون على قسم الطوارئ في المستشفى العسكري واساءة معاملة الاطفال بأنواعها المختلفة ومعرفة مدى انتشارها في كافة مناطق المملكة وكذلك ايضا معرفة الاجراءات المتخذة بشأنها، حيث تسهم هذه المعلومات في اعداد برامج التوعية والوقاية بمنهجية علمية، وكذلك زيادة فاعلية آليات التبليغ والتدخل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة علي سبيل المثال وزارة الداخلية ووزارة الصحة . والجدير بالذكر انني حرصت منذ البدايه على التعاون المشترك مع القطاعات المختلفة الحكومية والاهلية. وإعداد وتنفيذ البرامج العلاجية والوقائية إضافة إلى برامج التأهيل الكفيلة بمساعدة ضحايا العنف الأسري وإيذاء الأطفال وحمايتهم من قبل فرق متخصصة تعالج القضية من كافة جوانبها الطبية والنفسية والاجتماعية والأمنية.

كما قمنا بسلسلة من الندوات والمحاضرات وورش العمل بالتعاون مع مستشفيات المملكة وعلى اساسها قمت بتسجيل كل الحالات وتوثيقها، مما ساعدني في توفير قاعدة بيانات علمية يمكن الاستفادة منها في إجراء البحوث العلمية والدراسات الإحصائية.

كما قمت فيما بعد ومن خلال قسم الارشاد الاجتماعي في المستشفى العسكري وبدعم من قائد الخدمات الطبيه انذاك الشيخ محمد بن عبدالله الخليفة بتشكيل لجنة حماية المرأة والطفل سنة 1989 حيث قامت هذه اللجنة بتقديم الخدمات اللازمة لضحايا العنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال أو إهمالهم بما في ذلك ايضا حالات التحرش الجنسي والاعتداءات الجسديه ومحاولات الانتحار الناتجه عن اشكال مختلفه من العنف المنزلي وبمشاركة مجموعة من الأطباء الاستشاريين وكذلك الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين والمتخصصين في هذا المجال من ضباط قانونيين من مديريةية القضاء العسكري وضباط آخرين من وحدة الشرطه العسكريه ومن مديريات اخرى ايضا في قياده العامه ومن أمثلة ذلك :

تلقى البلاغات من قسم الطوارئ في المستشفى العسكري او من وكلاء النيابة العسكريه او من مراكز الشرطه التابعه لوزارة الداخليه لمعالجة حالات العنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال ، والتواصل مع جميع تلك الجهات بشأنها فورياً مع إبداء الرأي والمشورة المتخصصة.

معابنة الحالات الواردة إلى قسم الطوارئ، وكذلك المحالة إلينا من قبل مديريةية القضاء العسكري ووزارة الداخليه من كافة مناطق المملكة، وتقديم الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية للضحايا وأسرههم ومتابعة ضحايا العنف الأسري وإيذاء الأطفال دورياً من قبل فريق من الأطباء والمتخصصين حيث كانت تصل عدد هذه الحالات آنذاك حوالي 300 شهرياً.

اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بضمان حقوق ضحايا العنف وحمايتهم وأفراد أسرهم ضد أي تعديبات مستقبلية بالتنسيق مع الجهات الأمنية والقضائية في المملكة.

توفير الخدمات العلاجية والإرشادية للمعتدين، وإحاقهم ببرامج تأهيل نفسية واجتماعية بالتعاون مع الجهات المختصة.

ومن الاجراءات التي تم اتخاذها في المستشفى العسكري لاستقبال ومتابعة حالات العنف الاسري هو قيامنا بوضع كاميرا خاصة في قسم الطوارئ لآخذ صور الاصابات التي تصيب الضحية من قبل المعتدي وخاصة المرأه والطفل وخلال تلك الفتره اكتشفنا بان اغلب النساء يقدمون تبريرات واهيه غير منطقيه عن اسباب الاصابه وبعضهن يتعمدن الكذب كان تقول احدهن بان الاصابه التي تشكو منها بسبب سقوطها من اعلى السلم دون ان تذكر بان الزوج قد قام بضربها وكذلك المراهقات كثيرا ما يخفين الاسباب الحقيقيه وراء محاولة الانتحار.

وتشمل التعليمات ايضا خلال تلك الفتره هي ضرورة بان تباشر حالات العنف الاسري من قبل اطباء متخصصين في قسم الطوارئ وذلك كله يعتمد على الحاله المعتدى عليها وكذلك كانت لدينا إستمارة خاصة تملئ من قبل طبيب الطوارئ والأخصائي النفسي وكذلك يتم إستدعاء الشرطة العسكرية لتسجيل الواقعة والتحقيق المبدئي لحماية الضحية و كل الحالات تحول الى الخدمات النفسيه للمتابعه وتلغي العلاج ولا يفوتني ان اذكر التعاون المثمر في تلك الفتره مع كل الجهات وعلى الاخص مديرية القضاء العسكري ووحدة الشرطة العسكريه .

كما ساهمت روح المسؤوليه لدي قادة الوحدات في عرض جميع الحالات المعنفه على اللجنه لدراسة اسباب العنف الاسري.

اما بالنسبه لوزارة الداخليه فكان هناك تعاون كبير جدا مع جميع المديریات في جميع المحافظات واطخ بالذکر المحافظه الجنوبيه. وكذلك وزارة الخارجيه وكذلك النيايه العامه والإدارة العامه للهجرة والجوزات كان لهم دور كبير في مساعدتنا لمكافحة العنف الاسري ضمن اختصاصهم .

حاليا نحن فخورين بما تم انجازه من اجل مكافحة العنف الاسري خصوصا بعد افتتاح مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الاسري الذي يعتبر امتدادا للجنه ومن خلال تعاون المركز مع كل الجهات الحكوميه والاهليه استطاع ان يكسب ثقة الجميع فيما يخص مقدرته على حل الكثير من مشاكل العنف الاسري كما لايفوتني ان اشير الى مايقوم به المجلس الاعلى للمرأه برئاسة صاحبة السمو الشيخه سبيكه بنت ابراهيم الخليفه من دور كبير جدا في مكافحة العنف الاسري من خلال مساعدة المعنفات بتوكيل محامين لهم في المحاكم في القضايا الشرعيه الناتجه من جرائم العنف او من خلال احالة تلك الحالات الى مركز بتلكو.

كذلك يجب الاشارة بمبادرة الحكومه في افتتاح دار الامان التي تعد اول مؤسسه لايواء النساء المعنفات وهى مؤسسه تتبع وزارة التنمية الإجتماعية.

## مقدمة الدراسة:

تشير الدراسات المحلية والإقليمية والعالمية ان ظاهرة العنف الأسري من الظواهر المنتشرة على جميع الأصعدة، تفرزها أسباب وعوامل ومتغيرات متعددة مشتركة أحيانا بين جميع هذه الدول والمجتمعات إضافة الى اختلاف قائم بينهما بسبب خصوصية الثقافة ومراحل تطور المجتمع. ولذا لم تكن ظاهرة العنف الأسري في مملكة البحرين حالة شاذة عن خطوط هذه الظاهرة إلا أن وبحكم العامل الثقافي العام، لها خصوصيتها وأنماط تداولها، ومن هنا تبدأ الباحثة بالتعرف على خصوصية تلك الأنماط والأساليب العنيفة لغرض التصدي لها والعمل على معالجتها.

إن عملية التصدي لهذه الظاهرة أوجبت هذه الدراسة الحاضرة (علما ان الباحثه قد سبق لها ان تصدت لهذه الظاهرة في دراسة سابقه في عام 2003، إلا أن الفرق بين هاتين الدراستين قائم على نوعية الدراسة حيث كان هدف الأولى التعرف ومسح حجم الظاهرة وعواملها، بينما تصدت هذه الدراسة الى صلب موضوع الظاهرة والعمل على معالجتها إكلينيكيًا) وجاءت في ستة فصول اقتضاها العمل العلمي وسبققتها مقدمة استعراضية وموجز يعكس مجمل محتويات الكتاب واهدافه. استعرض الفصل الأول التعريف بالدراسة وأهميتها متناولا أيضا التعريف بمركز يتلوه لرعاية حالات العنف الأسري. شمل التعريف أهداف المركز وبرامجه والإنجازات التي تمكّن من تحقيقها والتي جاءت في فقرات برنامجيه. أما الفصل الثاني فلقد تناول المفاهيم والمتغيرات المرتبطة بالعنف الأسري. تناولت الدراسة هنا النظره التاريخيه للعنف أولا ثم العنف كمفهوم ومعاني، أما ما يخص الأمر بالمتغيرات ذات الصلة بالعنف ومنها الزواج والظاهرة الاجتماعيه والمشكلات الاجتماعيه والتنشئة الاجتماعيه والعدوان والإغتصاب والمشاكل السلوكية والتأخر الدراسي والتبول اللاإرادي ومكاتب التوجيه والإرشاد، ثانيا لغرض توضيح الأمر لدى القارئ عن جميع هذه المفاهيم والمتغيرات بأنواعها وأنماطها تلك السائدة في المجتمع. في الفصل الثالث، طرحت المؤلفة النظريات الخاصة بالعنف الأسري والعوامل المرتبطة بهذه الظاهرة مقسمة تلك النظريات الى قسمين أولاهما النظريات السلوكية والثانيه النظريات الاجتماعيه.

في النظريات السيكولوجيه استعرضت الباحثة، نظرية علم النفس الحيواني ودراسة العنف، ونظرية الاتجاه التحليلي ودراسة العنف، ونظرية الإحباط والعدوان ودراسة العنف بينما تناولت النظريات الاجتماعيه نمطا آخرًا يتعلق بالزاوية الفكرية لهذه النظريات. من أهم هذه النظريات كانت نظرية الاتجاه البنائي الوظيفي والعنف الأسري ونظرية اتجاه التفاعلية الرمزية والعنف الأسري، إضافة الى نظرية التعلم الاجتماعيه والعنف الأسري، أيضا كانت نظريات اخرى في هذه البيئة الفكرية منها: نظرية المصدر والتبادل والعنف الأسري ونظرية الثقافه الفرعية للعنف، أما ما يخص العوامل فقد تم استعراضها بشكل تفصيلي في هذا الفصل الثالث.

في الفصل الرابع حاولت المؤلفة ان تحدد أطر البحث العلمي مصممة استمارة للبحث ومقابلات شخصية لأفراد العينة. تم اختيار العينة على أساس جميع النساء المراجعات لمركز بتلوه لرعاية حالات العنف الأسري وكان عددهن 450 حالة. وضعت الباحثة أهداف البحث على قاعدة متغيرات الدراسة وعددها ثمان وهي العمر والعمر الزمني للزواج والتعليم والدخل والمركز الاجتماعي والحالة الاجتماعيه للزوجه والعنف أنماط وأسباب ثم الصمت وعوامله، على قاعدة هذه المتغيرات الثمان تم بناء 15 هدفا في صيغة من التساؤلات.

بعد استعراض هذه الفصول الأربعة أصبح لدينا معلومات كافية قد قدمتها لنا تلك العينة في ضوء ذلك الاستبيان ولذا أصبح الفصل الخامس جاهزا لأداء دورة في عرض النتائج وتحليلها. إن عرض النتائج وتحليلها كان قائما على أساس عرض وتحليل هدفا بعد هدف والتعليق على النتائج والوصول الى أسبابها وظهورها بهذه الصيغة أو تلك.

بعد عملية العرض والتحليل لكل هدف من الأهداف وفي ضوء المتغيرات الثمانية توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات قد قسمتها الى قسمين أولاً الاستنتاجات العامة وثانياً الاستنتاجات الخاصة في ضوء هذه الاستنتاجات أوصتت الباحثة ببعض نقاط المعالجة، ثم تبعتها باقتراحات تشمل دراسة بعض المتغيرات التي لم تكن واضحة الأسباب. وجاء هذا التصنيف الثلاثي للاستنتاجات والتوصيات والمقترحات في الفصل السادس. في ختام الكتاب قدمت الباحثة بقائمة المصادر.

في ضوء نتائج العينة المدروسة والتحليل المرتبطة بكل نقاط هذه النتائج تستنتج الباحثة الأمور الأساسية التالية:

### أولاً : الاستنتاجات العامة:

- 1- إن الفئة العمرية 31 – 40 للزوجة المعنفة من أكثر الفئات تعرضاً للعنف من قبل الأزواج بينما تنخفض درجات العنف للفئات العمرية إلى أصغر منها والفئات التي أكبر منها.
- 2- إن الفئة العمرية 31 -40 للزوج المعنّف من أكثر الفئات ممارسة العنف ضد الزوجة بينما تنخفض درجات استخدام العنف للفئات التي أصغر منها والفئات التي أكبر منها.
- 3- يزداد العنف بإزدياد عمر الزواج وخاصة بعد عمر سبع سنوات.
- 4- يزداد العنف بإزدياد عدد الأطفال ثم ينخفض ثانيةً عندما يزيد عددهم على الأربعة أطفال.
- 5- يزداد العنف لدى الزوجات ذات المؤهل التربوي الثانوي فما دون بينما تنخفض باستمرار مع المؤهلات التربوية الجامعية والعالية مما يشكل علاقة سلبية بين العنف والمؤهل.
- 6- يزداد العنف لدى الأزواج من ذوي المؤهل التربوي الواطئ بينما ينخفض باستمرار مع الأزواج ذوي المؤهلات التربوية الجامعية والعالية، مما يشكل علاقة سلبية بين العنف والمؤهل.
- 7- هناك علاقة سلبية بين مستوى الدخل ومستوى العنف لدى الزوجات المعنفات حيث يقل العنف بإزدياد الدخل والعكس صحيح.
- 8- هناك علاقة سلبية بين مستوى الدخل ومستوى العنف لدى الزوجات المعنفات حيث يقل العنف بإزدياد الدخل والعكس صحيح.
- 9- هناك علاقة سلبية بين مستوى الدخل ومستوى العنف لدى الأزواج الممارسين للعنف حيث يقل العنف بإزدياد الدخل والعكس صحيح.
- 10- هناك علاقة سلبية بين المركز الوظيفي للزوجة المعنفة ومستوى العنف، حيث يزداد العنف بتدني المركز الوظيفي للزوجة والعكس صحيح.
- 11- هناك علاقة سلبية بين المركز الوظيفي للزوج الممارس للعنف ومستوى العنف حيث يزداد العنف بتدني المركز الوظيفي للزوج والعكس صحيح.
- 12- إن الطلاق ليس حلاً ناجحاً لتفادي العنف حيث إن العنف وممارسته من قبل الأزواج سيبقى مستمراً ولكن بصيغ أخرى عقابيه حتى بعد الطلاق.
- 13- إن استخدام العنف من قبل الأزواج ليس مرتبطاً بصيغته معينه من أنواع العنف بل شاملاً وعماماً يغطي كل أنواعه النفسية واللفظية والجسدية والجنسية.
- 14- إن أسباب العنف من وجهة نظر الزوجة قادمة من حالة عدم التوافق والإضطراب النفسي للأزواج وممارستهم الممنوعات والمحرمات.
- 15- إن كسر الصمت للزوجة المعنفة لا يأتي إلا بعد فترة زمنية طويلة من العنف.
- 16- إن أسباب الصمت من وجهة نظر الزوجة المعنفة قادمة حرصها من على كيان الأسرة من جهة وشعورها بالعجز التام لحل مشكلتها من جهة أخرى.

## ثانيا: الاستنتاجات الخاصه:

### الهدف الأول:

- 1- توجد علاقة طرديه بين العنف والعمر (الى سن الأربعين) حيث يزداد العنف بخطى سريعه بازيداد سن الزوجه المعنفه.
- 2- تتحول العلاقة الطرديه بين العنف والعمر الى علاقته عكسيه للزوجات التي أعمارهن تزيد على الأربعين حيث ينخفض العنف بشكل حاد مابعد ذلك العمر.

### الهدف الثاني:

- 1- توجد علاقة طرديه بين العنف والعمر ( الى سن الأربعين) لدى الرجال حيث يزدادوا عنفا بازيداد أعمارهم.
- 2- تتحول العلاقة الطرديه بين العنف والعمر الى علاقته عكسيه لدى الرجال الا ان هذا التحول العكسي لم يكن حاد كما كان عليه الحال لدى الزوجات.

### الهدف الثالث:

- 1- ان قاعدة العنف كما يبدو من النتائج كانت ولازالت هي الأساس في بناء الحياة الزوجية وتنظيم البناء الاجتماعي للأسرة في مجتمع العينة على الأقل.
- 2- تشتد هذه القاعده العنفيه شدة وتطرفا بعد العام السادس من الزواج مشكلا اتجاها طرديا حادا من العلاقة بين العاملين.

### الهدف الرابع:

- 1- توجد علاقة طرديه بين عدد الأطفال والعنف تزداد تطرفا وشدة بعد الطفل الأول.
- 2- تتحول العلاقة الطردية بين عدد الأطفال والعنف الى علاقة عكسية حادة حيث تنخفض بشكل دراماتيكي بعد الطفل الرابع.

### الهدف الخامس:

- 1- توحيد علاقة عكسيه بين مستوى المؤهل التربوي والعنف لدى الزوجات المعنفات.
- 2- يشكل مؤهل الدراسات العليا عاملا أساسيا في حماية الزوجة من العنف.
- 3- إن تصاعد المؤهل لدى المرأة هو أسقاط لعامل العنف عند الرجال.

### الهدف السادس:

- 1- توجد علاقة عكسية بين مستوى المؤهل التربوي والعنف المستخدم من قبل الرجال.
- 2- يشكل مؤهل الدراسات العليا للرجل عاملا أساسيا في امتناعه من ممارسة العنف.
- 3- إن تصاعد المؤهل لدى الرجل اسقاط لعامل العنف لديه.

### الهدف السابع:

- 1- توجد علاقة عكسية بين الدخل والعنف لدى الزوجات المعنفات.
- 2- ورغم وجود هذه العلاقة العكسية إلا أنها ليست بتلك الحدة والتطرف قياسا بتلك العلاقة العكسية بين المؤهل التربوي والعنف.

### الهدف الثامن:

- 1- توجد علاقة عكسية بين الدخل والعنف لدى الرجال.
- 2- ورغم وجود هذه العلاقة العكسية فإنها أقل حدة قياسا بما هو عليه الحال لدى النساء.

### الهدف التاسع:

- 1- توجد علاقة عكسية بين منزلة المرأة الوظيفية والعنف، حيث يزداد العنف عندما تنخفض المنزلة الوظيفية للمرأة.

### الهدف العاشر:

- 1- توجد علاقة ايجابية مترابطة بين المنزلة الوظيفية للرجل والعنف، حيث ان العنف عالٍ لديهم مرتبطاً بمنزلتهم الوظيفية.
- 2- يوجد انقسام تام بين فاقدى المنزلة الوظيفية والعنف، حيث ان العاطلين (فاقدى الوظيفة) لا عنف لديهم.
- 3- يرتبط عاملي المنزلة الوظيفية والعنف بجنس المراه أو الرجل حيث يحدث التباين في ارتباط العاملين.

### الهدف الحادي عشر:

- 1- إن العنف لدى الرجال المعنفين لزوجاتهم يمتلك نزعه استمرارية لا تتوقف سواء كانت المرأة لازالت بعصمته أو تم طلاقها منه.
- 2- وبناء على ذلك مازال العنف في أساسه موجه نحو الأنثى بغض النظر عن كونها داخل حدود أسرته أو خارج حدودها.

### الهدف الثاني عشر:

- 1- ان العنف بجميع أنواعه ( النفسية واللفظية والجسدية والجنسية) شكّل ظاهره استخدمها الرجال المعنفين لزوجاتهم.
- 2- وشكل العنف النفسي أغلب الاتجاهات لدى الرجال ضد زوجاتهم يليه العنف اللفظي.
- 3- شكل العنف الجسدي والعنف الجنسي أوطئ الحالات مما يشير الى ابتعاد الأزواج عن استخدام هذين النمطين من العنف.

### الهدف الثالث عشر:

- 1- هناك ارتباط قوي يبين عدم التوافق والعنف حيث شكات هذه الرابطة نسبة تصل الى نصف عدد الاستجابات.
- 2- هناك ارتباط واضح ( ليس قويا جدا) بين عاملي الاضطراب النفسي والعنف لدى الرجال.
- 3- لا يوجد هناك ارتباط بين عاملي الاضطراب النفسي والعنف لدى المرأة.
- 4- هناك ارتباط واضح (ليس قويا جدا) بين عاملي الخيانة الزوجية للرجل والعنف.
- 5- لا يوجد هناك ارتباط بين عاملي الحياة الزوجية للمرأة والعنف.
- 6- لا يوجد هناك ارتباط بين عاملي الجنس والعنف.
- 7- يوجد ارتباط ضعيف بين بعض المشكلات الاجتماعية (تناول المخدرات، تعدد الزواج) والعنف.

### الهدف الرابع عشر:

- 1- هناك ارتباط قوي بين الصمت وعامل الزمن.
- 2- تبدأ بعض الاختراقات لجدار الصمت على العنف في بدايات الحياة الزوجية ثم تتراكم ببطئ إلا أنها ضعيفة جدا.
- 3- ان السقف الأعلى للصمت على العنف يتساقط بعد عقد من الزواج، وتشكل هذه العلاقة نسبة قويه جدا تصل الى ثلاثة أرباع الاستجابات.

### الهدف الخامس عشر:

- 1- هناك علاقة قوية بين الحفاظ على كيان الأسرة وديمومته وعامل الصمت لدى المرأة.
- 2- هناك علاقة قوية بين الشخصية الضعيفة للمرأة وعامل الصمت.
- 3- هناك علاقة قوية بين حب المرأة لأطفالها وعامل الصمت.
- 4- هناك علاقة ليست قويه بين مشاعر الحب وعامل الصمت لدى المرأة.
- 5- لا توجد علاقة بين رأي أهل المرأة وعامل الصمت.



## التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة يسر الباحثة تقديم بعض التوصيات اللازمة لمعالجة ظاهرة العنف الأسري وهي:

1- قيام وزارة التربية والتعليم بدورها التربوي في إرشاد وتوعية الأجيال الصاعدة بالمسائل المتعلقة بالزواج والأسرة تجنباً لحالات العنف الأسري التي يشعل فتيلها عدم التوافق بين الزوجين، وذلك من خلال وضع بعض الفقرات التعليمية المتعلقة باختيار شريك الحياة وسلامة البناء الأسري فيما بعد ويمكن إضافة هذه المعلومات ضمن برامج متعددة منها على سبيل المثال برنامج " المواطنة الصالحة" وبرنامج "الإقتصاد الأسري".

2- قيام وزارة التنمية الاجتماعية بتفعيل دور المراكز الإجتماعية وذلك عن طريق ترتيب دورات وورش عمل مهنية وتدريبية للأخصائيات في تلك المراكز، وتوظيف بعض الأخصائيين النفسيين للإشراف على عمل تلك المراكز وترقية دورها المهني وخاصة في مجال حالات العنف الأسري.

3- إن تتبنى وزارة العدل مراجعة القوانين ذات الصلة بالزواج والطلاق في ضوء الحالات المرضية والسلبية التي تعيشها الأسرة البحرينية والمعروضة في أروقة المحاكم.

4- توصي الباحثة في ضوء الأوضاع المرتبطة بالعنف الأسري وخصوصية الأسباب الباعثة لهذا العنف أن تتبنى وزارة العدل إنشاء مؤسسة قانونية يمكن ان نطلق عليها اسم " محكمه أسريه" على غرار بعض الدول سواء العربية أو غير العربية.

5- توصي الباحثة في ضوء حالات الطلاق ونتائج المريرة على الأسرة بشكل عام والزوجة بشكل خاص، الإسراع في دراسة مسودة قانون الأحكام الأسرية لغرض إخراجها و ذلك لترقية الوضع العام للعلاقات الأسرية وتخفض حالات الطلاق والعنف المرافق لها.

6- في ضوء هذه القوانين الجديدة توصي الباحثة بإعداد مناهج وبرامج ذات صلة مباشرة بهذه القوانين والهدف منها إحناء القضاة بهذه المعلومات الجاهزة للإسراع بتنفيذها في ساحات المحاكم.

7- توصي الباحثة بأن تتبنى وزارة الصحة توظيف الأخصائيات النفسيات لغرض معالجة المشكلات الناتجة من العنف الأسري والمحاله إلى المراكز الصحية.

8- توصي الباحثة بأن تتولى وزارة الأعلام عمل برامج هادفة موجهة إلى المراهقين بإختبارهم الفئة القريبة زمنياً من الارتباط الأسري، تلك التي تتعلق بحسن اختيار شريك الحياة، وتقديم المعلومات المتعلقة بالزواج الناجح والحفاظ على كيان الأسرة وسلامتها من إشكالات الحياة الإجتماعية والإضطرابات العنيفه الناتجه عنها.

9- توصي الباحثة بأن تتولى وزارة الشؤون الإسلاميه باعداد برامج ذات صلة بتحسين الواقع الأسري وتجنبه مشاكل العنف من جهه وتوجيه خطباء المساجد للإشارة إلى أهمية السلم الأسري وكيفية تحقيقه في إرشاداتهم بشكل عام وفي خطب الجمع بشكل خاص من جهة أخرى.

10- توصي الباحثة مجلسي الشورى والنواب بتقديم الإقتراحات والطلبات الخاصة بترقية السلم الأسري للأسرة البحرينية من خلال تنقية الأجواء الملبدة بالعنف والناتجة من أسباب عدة بعضها عرفاً إجتماعياً وبعضها نقصاً في التربية وأسباب أخرى تتعلق بالقوانين الاجتماعية" الاقتصادية السائدة في البلد" أما تشخيص الأسباب المؤديه إلى هذه المشاكل من خلال ملاحقة نتائج البحوث والدراسات العلمية التي تناولت هذا الجانب ومحاولة تجسيدها واقعاً وفعلاً في مسؤولياتهم التشريعيه.

11- تنسيق عمل وزارة الداخلية ممثلة في أقسام الشرطة النسائية ووزارة التنمية الإجتماعية ممثلة في المراكز الإجتماعية ووزارة العدل ممثلة بالمحاكم الشرعية ووزارة الصحة ممثلة

بالمراكز الصحية والمستشفيات، برصد جميع الحالات العنيفة والعمل على توثيقها وتقديم المعلومات الخاصة بها إلى الجهات العلمية من أجل دراستها ومعالجتها.

12- توصية بإعطاء وزارة الداخلية لمنتسبيها في مراكز الشرطة صلاحية حماية الطرف المتضرر من العنف الأسري لغرض تفصيل قوانين الدولة الامنيه الخاصة بالمواطن المعتدى عليه.

13-توصي الباحثة كافة المنظمات والجمعيات النسويه بالعمل على إعداد كوادر قادرة على مواجهة هذه المشاكل العنيفة ذات الحجم الهائل لغرض رصد مثل هذه المشكلات الأسرية والعمل على معالجتها بأسرع ما يمكن، على أن يتم هذا العمل من خلال تعاون وتكاتف جميع هذه الجمعيات أثناء مسيرتها في أداء واجبها الوطني إتجاه بناء أسرة متواقفه فعاله في خدمة المجتمع.

14- توصي الباحثة بتشكيل لجان للتنسيق بين جميع تلك الوزارات المسؤولة عن هذه الحالات الأسرية من جهة ولجان للتنسيق بين هذه الوزارات والمنظمات الاهليه من جهة أخرى وذلك لتقوية الدور الحكومي والاهلي في معالجة حالات العنف الأسري والتخلص من ابعادها المضره على جميع جوانب حياة المجتمع البحريني بشكل عام وان دور المؤسسات الحكومية لم يكن بذلك المستوى الذي تحدده مسؤولياتها كسلطة تنفيذية وتمويلية في خدمة ومعالجة البرامج الموجهة لهذا الغرض الإنساني والاجتماعي للأسرة البحرينية، ولذا توصي الباحثة بالدعم المادي للمؤسسات الاهليه العامله في هذا الميدان وعلى سبيل المثال مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري وكافة المراكز الأخرى الفاعلة في هذا الميدان الاجتماعي والثقافي.

15- تنادي الباحثة كافة الشركات والبنوك والمؤسسات الاهليه ذات الخدمات المالية والتجارية والاقتصادية بأن تساهم في بناء ودعم تلك المراكز ذات الفعالية الحيوية والعامله في ميدان ترقية الأسرة البحرينية وإنقاذها من أزمة ومحنة العنف الأسري الذي يسود في ربوعه، وان تساند ذلك الاتجاه الإنساني والاجتماعي الذي أقدمت عليه شركة بتلكو في إنشاء ودعم مركز باسمها في الميدان المتخصص رغبة منها في ترقية الأسرة البحرينية وتنقية اجوائها الإجتماعية من خلال تعاونها مع الجمعيه البحرينية لمناهضة العنف الأسري.

## الإقتراحات

تقترح الباحثة بان تساهم كل المؤسسات ذات الصلة بالموضوع( العنف الأسري) سواء منها الحكومية أو الاهليه بتوفير الدعم المالي أولاً والمعنوي والعلمي والتوجيهي ثانياً من أجل تقديم نتائج علميه موثوقه عن أسباب حالات العنف الأسري وكيفية معالجتها وأن أهم الدراسات من وجهة نظر الباحثة هي تلك الدراسات المتعلقة بالأزمات التي كشفتها هذه الدراسة المطبوعه والمنشور وهي كالتالي:

- 1- أسباب ازدياد حالات العنف الأسري لدى الأسرة لدى الأعمار المحصورة بين 31 – 40.
- 2- أسباب ازدياد حالات العنف الأسري لدى الأسرة التي مر على بنائها سبعة أعوام فأكثر.
- 3- أسباب ازدياد حالات العنف الأسري لدى الأسر التي عدد أطفالها أربعة فأقل أو يمكن القول أسباب انخفاض درجة العنف الأسري للأسرة التي يزيد عدد أطفالها على اربعة.
- 4- أسباب ازدياد حالات العنف للزوجات اللاتي يمتلكن مؤهلاً ثانوياً فأقل وكذلك الحال بالنسبة للأزواج.
- 5- أسباب ازدياد حالات العنف الأسري عندما يصبح الدخل 400 دينار بحريني فأقل بالنسبة للزوجات والأزواج.
- 6- أسباب ازدياد حالات العنف الأسري لدى الزوجات ربات البيوت ولدى الأزواج من ذوي المستوى الواطئ في المركز الوظيفي.

- 7- أسباب القول بان الطلاق ليس حلاً ناجحاً لمشكلة العنف الأسري بل كان أحد وسائل العنف فيما بعد إنهيار الأسرة.
- 8- إجراء بعض الدراسات المتخصصة بنمط واحد من أنماط العنف الأسري، على سبيل المثال دراسة العنف اللفظي، العنف الجنسي، العنف الجسدي كل على انفراد.
- 9- دراسة عن رأي الأزواج في موضوع العنف الأسري وأسبابه.
- 10- دراسة مفصله عن رأي الزوجة من حالتها:  
(أ) الصمت على العنف  
(ب) كسر الصمت عن هذا العنف.
- 11- أن تساهم الجامعة في اقسامها ذات الصلة بالعنف الأسري بدراسة تلك المشكلات التي كشفتها الدراسة الحاليه.